



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 ** قائمة **
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الملتقى الدولي الثاني حول:

البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي

يومي: 13 و 14 مارس 2018

عنوان المداخلة:

استراتيجية تسيير النفقات والايرادات في ظل تراجع
موارد الدولة الجزائرية سلطان

إعداد:

المصنفون: بنية مامور

جامعة 8 ماي 1945. قائمة

Bennia.mohamed@hotmail.fr

المصنفون: بعلا حمزة

جامعة 8 ماي 1945. قائمة

Hamza_baali@yahoo.fr

استراتيجية تسيير النفقات والإيرادات في ظل تراجع موارد الدولة الجزائرية

المقدمة:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، أي أنها أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وبهدف تحقيق أهداف المجتمع اتسع نطاق الحاجات العامة وأصبح مطلوباً من الدولة أن تعدل من سياستها المالية والإنفاقية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حتى تؤدي هذه السياسة آثارها المرغوبة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مما أدى إلى ضرورة تبني سياسة ترشيد النفقات العامة التي تعتبر من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة، وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة.

إن الموازنة العامة للدولة تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو ما جعلها محور اهتمام الحكومات، باعتبارها أحد الجوانب التنظيمية الهامة لمالية الدولة، لهذا نجد الكثير من الدول أصبحت تهتم بموازنتها العامة على اعتبار أن نجاح الدول يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية التي تعتمد على الموازنة العامة لما تحتويه من إيرادات ونفقات عامة تستخدمها الدولة للتأثير على نشاط الاقتصادي، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على النفقات الإيرادات العامة في الجزائر استراتيجية تسييرها خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2016 وذلك من خلال إبراز ذلك في النقاط التالية:

أولاً: النفقات العامة.

ثانياً: الإيرادات العامة.

ثالثاً: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

أولاً: النفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعني النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

1 مفهوم النفقات العامة:

تمثل النفقة العامة: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".1.

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها "مبالغ نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقه في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".2.

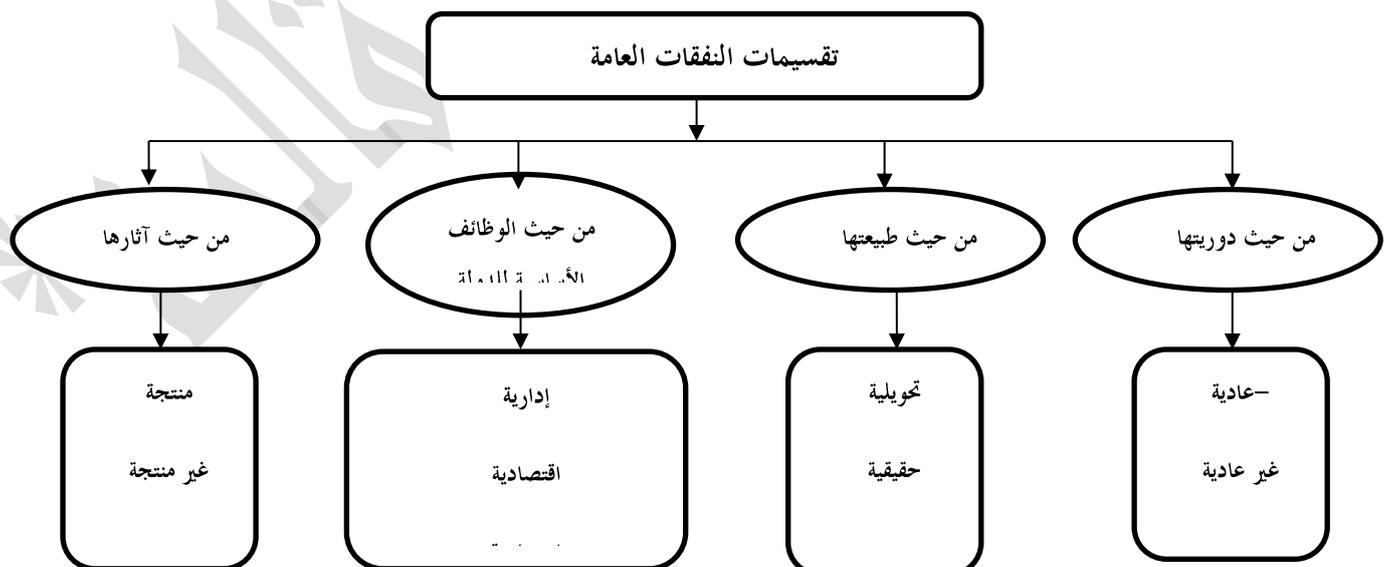
كما تعرف النفقة العامة أيضا بأنها "استخدام الأموال الموجهة لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية طبقا لما هو مرخص به في الميزانية".3.

إذن يمكن القول بأن النفقة العامة هي مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة.

2 تقسيمات النفقات العامة:

إن النفقات العامة يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام تبعا للغرض الذي يراد الوصول إليه، وسنحاول تلخيص أهم النفقات العامة في الشكل التالي:4:

الشكل رقم (1): تقسيمات النفقات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2008، ص281.

1.2- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى:

- النفقات العادية: تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتكرر سنويا في موازنة الدولة، كرواتب الموظفين ونفقات صيانة أملاك الدولة، إلا أنه لا يعني تكرار هذه النفقات بنفس المقدار كل سنة، بل يجوز أن يختلف مقدارها من سنة إلى أخرى⁵.

- النفقات غير العادية: فهي التي لا تتكرر بصورة دورية في موازنة الدولة، وإنما تواجه بها الدولة الأزمات وحالات الكوارث كالحروب وأخطار الفيضانات والزلازل وكذلك معالجة الدورات الاقتصادية.

تبرر أهمية هذا التقسيم بين النوعين في كونه النفقات العادية يمكن الحكومة من تقدير مستويات النفقات العامة تقديرا سليما وتدير ما يلزم من إيرادات عامة لسداد هذا النوع من النفقات، أما النفقات الغير العادية فنظرا لطابعها الطارئ والفجائي فهي غالبا ما تسدد من إيرادات غير عادية كاللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي⁶.

2.2- تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها:

تقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى:

- النفقات الحقيقية: التي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أو الخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل بالإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة، ودفع أثمان مستلزمات الإنتاج، ودفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات، وهذه النفقات الحقيقية يمكن أن تتصل بالنفقات العامة على أداء الدولة للخدمات العامة، أو النفقات العامة على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية، وتبعاً لدور الدولة الذي يحدد مدى وطبيعة النفقات الحقيقية⁷.

- النفقات التحويلية: هي التي تنفذها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة أو زيادة في الثروة القومية، مثل الإعانات الاجتماعية والإعانات ضد البطالة والشيخوخة، فالدولة تستهدف من هذه النفقات لإعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

ومن الواضح أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، فهي لا تعد أن تكون بمثابة إجراءات لتحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى⁸، واستنادا إلى الهدف من النفقات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث أشكال⁹:

- نفقات تحويلية اقتصادية: مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية؛
- نفقات تحويلية مالية: مثل فوائد الدين العام؛
- نفقات تحويلية اجتماعية: مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.

3.2 تقسيم النفقات العامة من حيث الوظائف الأساسية للدولة:

يمكن تقسيم هذا التصنيف الى خمس مجموعات على النحو الآتي:

- **النفقات الاجتماعية:** هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة، وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن.
- **النفقات الاقتصادية:** وتشتمل نفقات لتوفير سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.
- **النفقات الإدارية:** وتشتمل نفقات مخصصة لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري، حيث أن الإنفاق على التدريب و التأهيل ومواكبة التطور الإداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الإداري قادرا على أداء خدمته على الوجه الأكمل، ويدخل تحت مظلة النفقات الإدارية، المبالغ التي تخصص للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع شعوب ودول أخرى.
- **النفقات المالية:** وتشتمل المبالغ التي تخصص لدفع قيم السندات المستحقة ومبالغ أقساط الدين العام وفوائده في الداخل والخارج.
- **النفقات الأمنية:** وتشتمل نفقات دفاعية كالنفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداءات الخارجية وجميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، أضف الى ذلك النفقات على الأمن الداخلي وتجهيزاته.10

4.2 تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية:

يمكن تقسيم النفقة العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى 11:

- **نفقات المنتجة:** تعتبر نفقة منتجة إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.

- نفقات غير منتجة: إذا لم تأت بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق العامة.

3- سياسة ترشيد النفقات العامة:

أصبح من الضروري ترشيد النفقات العامة وفق مقتضيات التنمية وتوجهاتها.

1.3- مفهوم ترشيد النفقات العامة

يقصد بترشيد النفقات العامة بأنه "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقصير، ويتضمن ترشيد النفقات ضبط النفقات، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للنفقات".¹²

كما يعرف عملية ترشيد النفقات العامة على أنه "العمل على زيادة فاعلية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدر الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن"¹³.

لقد اتخذت ضرورة ترشيد النفقات العامة اتجاهين¹⁴:

1- اتجاه يهدف إلى الحد من الحجم الكلي للنفقات العامة عن طريق ربط هذا الحجم بالكميات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، وذلك في إطار خطة عامة تتضمن جانب عيني وجانب نقدي، وبالتالي ظهرت أهمية التخطيط المالي كوسيلة لضمان تنفيذ الخطة العينية وكأداة لترشيد حجم النفقات العامة؛

2- أما الاتجاه الثاني فيتعلق بكل نفقة تتقرر وهو يركز على إنتاجيتها وربط هذه الإنتاجية بتكلفتها.

2.3- متطلبات ترشيد النفقات العامة:

يمكن توضيح متطلبات ترشيد النفقات العامة في النقاط التالية:¹⁵

1- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

2- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف مع التمييز بين البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص.

- 3- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق الأهداف التي تضطلع بها الدولة، مع التمييز بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع الغير المباشر.
 - 4- تخصيص الموارد وفقا لهيكل تحقيق برامج الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد المراكز المسؤولة عن إنجازات مكونات البرامج.
 - 5- إعادة تقييم برامج النفقات على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، ودور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع عليها.
 - 6- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة.
 - 7- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندي إلى الرقابة التقييمية.
 - 8- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)، وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء.
 - 9- تحسين (الرقابة التقييمية) والرقابة المستندي، بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد، ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.
- وبالتالي يمكن القول أن متطلبات ودواعي الترشيح، تعني أنه لابد من تبني سياسة واضحة واجراءات محددة في مجال ترشيح النفقات العامة وما يرتبط به من جوانب، مثل ترشيح الاستهلاك، وعلى كل المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية، ومن الطبيعي أن تعزز هذه المتطلبات والدواعي للترشيح بعضها بعضا، وتؤكد أهمية الترشيح في مختلف جوانب السلوك الإنساني وخاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للقطاعين العام والخاص على السواء.
- 33- ضوابط ترشيح النفقات العامة.

إن ترشيح النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية 16:

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: حيث أنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات العامة إلى حجم معين لا يزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.

- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها مثل ارتفاع تكاليف تادية الخدمات العامة، سوء تنظيم الجهاز الحكومي، تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة، عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن الكهرباء وتعبيد الطرقات، المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.

ثانياً: الموازنة العامة.

تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً هاماً في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو ما جعلها محور اهتمام الكثير من الحكومات، باعتبارها أحد الجوانب التنظيمية الهامة لمالية الدولة، لهذا نجد الكثير من الدول أصبحت تهتم بموازنتها العامة، حيث تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، وبالتالي فالموازنة العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

1- مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها: هي "بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها"17.

يقصد بالموازنة العامة بأنها " خارطة طريق مالية منظمة متناسقة مفصلة ضمن أبواب تقتضي إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات لتوجيهها نحو المستقبل (سنة واحدة)، وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال السنة المالية القادمة"18.

يمكن تعريف الموازنة العامة أنها عبارة أن أرقام تقديرية لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، فهي أداة بيد الحكومة تستعملها من أجل بلوغ أهدافها التنموية.

2- مراحل إعداد الموازنة العامة:

1.1- مرحلة إعداد الموازنة العامة:

تقوم الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بوضع تقدير لإيراداتها ونفقاتها لسنة مالية مقبلة، ترسل التقديرات إلى وزارة المالية (الإدارة العامة للموازنة) ويتم مناقشة هذه التقديرات مع المسؤولين في الجهات الحكومية ومن ثم توضع موازنة مقترحة، ويتم بداية بناء الإطار المؤسسي لإعداد الموازنة العامة والذي يعرف على أنه "مجموعة القوانين والإجراءات والممارسات التي توضع الموازنة العامة وفقا لها"19.

2.2- مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة، ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة، والسلطة التشريعية هي المختصة باعتماد وانجاز الموازنة، ويمر اعتمادها بثلاث خطوات هي:

- عرض مشروع الموازنة للمناقشة العامة في البرلمان، وتنصب غالبا على إجماليات الموازنة العامة، وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

- المناقشة التفصيلية المتخصصة وتقوم بها لجنة متخصصة متفرعة عن البرلمان (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) وتستطيع الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس. - المناقشة النهائية حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ثم يتم التصويت على

الموازنة وفقا للدستور والقوانين المعمول بها، وإذا وافق البرلمان على مشروع الموازنة العامة، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه "قانون المالية" الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

3.2- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون خاص بها، يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس في وقت حاضر، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة.

4.2- مرحلة الرقابة على التنفيذ:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها أجهزة متعددة بغية الأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته، حتما تحدد في الموازنة العامة، دون إسراف أو تغيير، حفاظا على الأموال العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة.20

5.2- مرحلة تقويم الموازنة:

تعد هذه المرحلة آخر المراحل التي تمر بها دورة حياة الموازنة العامة، والغرض منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم طبقا للسياسة المرسومة وأن الاعتمادات التي سبق اعتمادها وإقرارها قد تحقق استخدامها في الأغراض التي خصصت لها في قانون الموازنة وهي تسمى رقابة مالية أو تصحيحية، لذلك ينبغي اعتماد آليات مبتكرة من قبيل منظومة الإنذار المبكر للموازنة العامة.21

3- عجز الموازنة العامة:

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في العديد من الدول من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم، حيث ينتج عن العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده.

1.3- مفهوم عجز الموازنة:

يعرف العجز بصفة عامة بأنه "الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محدد، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد"، كما يعرف بأنه "تجاوز النفقات الحكومية عن حجم الإيرادات في فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة"23.

يقصد بعجز الموازنة هي "عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة، بمعنى أن الإيرادات العامة لا تستطيع مجاراة الزيادة المضطردة في النفقات العامة"24.

2.3 مصادر تمويل عجز الموازنة العامة:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة مجموعة من الطرق والوسائل لضمان الاستقرار الاقتصادي وعلاج عجز الموازنة، وهناك عدة طرق لتمويل هذا العجز، وهي كما يلي:

- المصادر الداخلية: تلجأ حكومات الدول إلى مصادر التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة، لاعتبارات عدة أهمها عدم الرغبة في التوسع في استخدام الخارجية لتمويل العجز، ويمكن تقسيم المصادر الداخلية لتمويل العجز إلى مصادر حقيقية (غير تضخمية)، حيث تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، عن طريق طرح سندات حكومية لكي يشتريها القطاع العائلي وقطاع الخاص، وهو خيار جيد إذ يترتب على بيع السندات الحكومية تحويل جانب من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي.

ومصادر غير حقيقية (تضخمية)، حيث يمول عجز الموازنة كلياً أو جزئياً من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم خفض القيمة الحقيقية لوحدة النقود، وقد يكون الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية25.

- المصادر الخارجية :

تمويل عجز الموازنة من خلال المصادر الخارجية يأخذ أحد أشكال المعونات والهبات الأجنبية، والقروض التجارية الخارجية، حيث تحتل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول، خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعضاً من هذه الدول، تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها العامة سواء كان العجز مؤقتاً أو مزمناً، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، ويمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية26.

وكذلك القروض الخارجية التي يقصد بها القروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً. 27.

ويعد الاقتراض الخارجي أحد أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومات والقطاع العام. 28.

ثالثاً: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

أصبحت المحروقات تمثل دوراً هاماً في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة أن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية الجزائرية، لذلك فإن النفقات العامة تعتمد على الإيرادات المالية البترولية، مما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، ولقد انعكس ذلك على توجهات الدولة الإنفاقية.

1- تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2016):

تشكل النفقات العامة دوراً هاماً في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مما أدى إلى توسع الدولة وزيادة مساهمتها في تطوير الاقتصاد وذلك من خلال سياساتها الإنفاقية التي عكستها خططها التنموية سعياً منها لتنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (1): تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: مليون د.ج

السنوات	إجمالي النفقات	معدل النمو	أسعار البترول
2000	1178122	-	27.6
2001	1321028	12.13	24.8
2002	1550646	17.38	24.36
2003	1639265	5.71	28.1

36.05	15.23	1888930	2004
50.59	8.63	2052037	2005
61	19.54	2453014	2006
69.04	25.63	3081669	2007
94.1	36.00	4191053	2008
60.86	1.32	4246334	2009
77.38	5.20	4466940	2010
107.46	28.31	5731752	2011
109.45	25.09	7169890	2012
105.87	-15.98	6024100	2013
96.29	27.09	7656200	2014
49.49	15.70	8858063	2015
40.68	-9.87	7984180	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office National des Statistiques : <http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html>

Algérie Journal official: <http://victimesterrorismealgerie.blogspot.com/2014/02/1964.html>

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن النفقات العامة في الجزائر تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع قيمتها وأحيانا تنخفض وذلك لارتباطها بالوضع المالي التي تمر بها الجزائر والتي تحددها أسعار البترول في السوق العالمية، غير أن معدل النمو يختلف من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، ففي سنة 2001 قدر معدل النمو بـ 12.13% ليرتفع مع مرور السنوات وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول مما أضفى

نوعا من الراحة المالية حيث قامت الجزائر باستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) والذي خصصت له غلاف مالي قدر ب 1216 مليار د.ج، لتتواصل الزيادة في معدلات النمو لتصل إلى 36% في سنة 2008 حيث تعتبر أعلى زيادة لها وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث قدر 94.1 دولار، مما دفع بالجزائر بالقيام ببرنامج تكميلي يسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو أو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009) والذي كان يهدف إلى محاربة الفقر وتوفير مناصب شغل ولقد خصص له غلاف مالي قدر ب 9680 مليار د.ج، ومع انخفاض أسعار البترول إلى 60.86 دولار في سنة 2009 انخفض معها معدل النمو ليصل إلى 1.32% وذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها العالم في سنة 2008، ليرتفع إلى 28.31% في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 الذي قدر معدل النمو فيها 5.20% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 77.38 دولار في سنة 2010 إلى 107.46 دولار في سنة 2011، كما نلاحظ انخفاض النفقات العامة في سنة 2013 بمعدل نمو 15.98% لترتفع النفقات العامة في سنة 2014 بمعدل نمو 27.09% وذلك نتيجة قيام الجزائر ببرنامج جديد يسمى برنامج دعم النمو الاقتصادي أو (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي، والذي خصص له مبلغ 11534 مليار د.ج، حيث سنة 2015 ارتفاع في النفقات العامة حيث قدر معدل النمو ب 15.70% وذلك راجع إلى استمرار الجزائر في برنامج الدعم للمحافظة على المستوى المعيشي للأفراد، لينخفض معدل النمو في سنتي 2016 حيث قدر ب 9.87% وذلك نتيجة الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول حيث قدر ب 40.68 دولار في سنة 2016 مما دفع بالجزائر بالقيام بإجراءات تقشفية منها توقيف التوظيف، إضافة إلى تجميد المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتقليص ميزانيات التسيير والتجهيز، وجعل البنوك العمومية والخاصة على تمويل المشاريع الاستثمارية بدل الخزينة.

2- دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2016):

تشكل الإيرادات العامة دورا هاما في ميزانية الدولة، مما أدى إل تطورها من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2016):

الجدول رقم (2): التطور الإجمالي للإيرادات العامة في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: مليون د.ج

السنوات	إجمالي الإيرادات	معدل النمو	أسعار البترول
2000	1578161	-	27.6

24.8	-4.60	1505526	2001
24.36	6.49	1603188	2002
28.1	23.16	1974466	2003
36.05	12.94	2229899	2004
50.59	38.25	3082828	2005
61	19.04	3669925	2006
69.04	0.49	3687900	2007
94.1	-21.30	2902448	2008
60.86	12.85	3275362	2009
77.38	-6.13	3074644	2010
107.46	10.68	3403108	2011
109.45	13.90	3876200	2012
105.87	53.27	5941000	2013
96.29	9.04	6478100	2014
49.49	-27.68	4684650	2015
40.68	1.34	4747430	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office National des Statistiques : <http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html>

Algérie

Journal

official:

-

<http://victimsterrorismealgerie.blogspot.com/2014/02/1964.html>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات العامة في الجزائر تختلف من سنة إلى أخرى، وذلك حسب تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انخفض معدل النمو في سنة 2001 ليصل إلى 4.60% مقارنة بسنة 2000، وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول حيث وصل إلى 24.8 دولار مقارنة بسنة 2000 الذي قدر بـ 27.6 دولار، وذلك نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي نتج عنها انخفاض الطلب العالمي على البترول، ومع ارتفاع أسعار البترول ارتفعت معه معدلات النمو ليصل في سنة 2005 إلى 38.25%، و19.04% في سنة 2006 وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية فبعد أحداث 11 سبتمبر ارتفع الطلب العالمي على البترول مما أدى إلى ارتفاع أسعاره وبالتالي زيادة حجم الإيرادات العامة في الجزائر، أما في سنة 2008 فنلاحظ انخفاض معدل النمو إلى 21.30% وذلك نتيجة أزمة 2008 التي ساهمت بشكل كبير على انخفاض الطلب العالمي على البترول، لترتفع معدل النمو مجددا في سنة 2009 حيث قدر بـ 12.85% نتيجة تحسن الأوضاع بعد الأزمة التي شهدتها العالم في سنة 2008، وأما من سنة 2011 إلى سنة 2013 فنلاحظ أن الإيرادات العامة في تزايد حيث وصل معدل النمو في سنة 2013 إلى 53.27% وهي تعتبر أعلى نسبة لها وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول حيث وصل إلى 105.87 في سنة 2013، أما في سنة 2015 فنلاحظ انخفاض كبير في معدلات النمو حيث وصل إلى 27.68% وذلك بسبب أزمة 2014 التي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار البترول حيث وصل إلى 49.49 دولار مما جعل الإيرادات العامة للدولة تنخفض.

3- دراسة تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة	أسعار البترول
2000	1578161	1178122	400039	27.6
2001	1505526	1321028	184498	24.8
2002	1603188	1550646	52542	24.36
2003	1974466	1639265	335201	28.1
2004	2229899	1888930	340969	36.05
2005	3082828	2052037	1030791	50.59
2006	3669925	2453014	1216911	61
2007	3687900	3081669	606231	69.04
2008	2902448	4191053	-1288605	94.1

60.86	.970972	4246334	3275362	2009
77.38	.1392296	4466940	3074644	2010
107.46	.2328644	5731752	3403108	2011
109.45	.3293690	7169890	3876200	2012
105.87	.83100	6024100	5941000	2013
96.29	.1178100	7656200	6478100	2014
49.49	.4173413	8858063	4684650	2015
40.68	.3236750	7984180	4747430	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office National des Statistiques : <http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html>

Algérie

Journal

official:

-

<http://victimesterrorismealgerie.blogspot.com/2014/02/1964.html>

نلاحظ من خلال الجدول أن الموازنة العامة للدولة شهدت فائضا إلى غاية سنة 2008، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة فائضا قدر بـ 400039 مليار دولار، نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث قدر بـ 27.6 دولار، ليرتفع هذا الفائض ليصل إلى 1030791 مليار د.ج سنة 2005، نتيجة الوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ليصل إلى 50.59 في سنة 2005، أما في سنة 2006 فلقد حققت الموازنة العامة فائضا قدر بـ 1216911 مليار د.ج، لينخفض هذا الفائض خلال سنة 2007 ليصل إلى 606231 مليار د.ج، حيث كانت سنة 2008 نقطة تحول في رصيد الموازنة العامة فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على البترول وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول أثر على إيرادات الجباية البترولية، حيث أصبحت عجزا في رصيد الموازنة حيث قدر هذا العجز في سنة 2008 بـ 1288605 مليار دولار، وواصل عجز الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى 3293690 مليار د.ج في سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير مع ارتفاع أسعار البترول حيث وصل في سنة 2012 إلى 109.45 دولار راجعا أساسا إلى الارتفاع الكبير في النفقات العامة في تلك الفترة، لينخفض العجز الموازنة العامة إلى 83100 مليار د.ج في سنة 2013 نتيجة انخفاض في أسعار البترول حيث قدر بـ 105.87 دولار مقارنة بسنة 2012، أما في سنة 2015 فقد شهد الموازنة العامة ارتفاع كبيرا حيث قدرت بـ 4173413 مليار د.ج وهي تعتبر أكبر قيمة لها خلال الفترة الممتد من (2000-2000).

2016)، وذلك راجع إلى انخفاض الكبير في أسعار البترول ليصل إلى 49.49 في سنة 2015، لانخفاض في الإيرادات العامة للدولة، وبالرغم من أن للإيرادات أهمية كبيرة في تمويل خزينة الدولة إلا أنها تبقى دائما موردا غير مستقرا لارتباطه بعده عوامل منها سعر البترول، سعر الصرف، الظروف السياسية والأمنية، الطلب العالمي على البترول.

4. آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر:

سنحاول أن نعرض جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية النفقات العامة وضمان تحقيق أهدافه 29:

1.4- وضوح الأدوار والمسؤوليات:

يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، مع ضرورة توكي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

2.4- علانية عمليات الموازنة:

ينبغي أن تتقيد إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

3.4- إتاحة المعلومات للاطلاع العام:

ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات.

4.4- ضمانات موضوعية:

بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة المالية الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

5. الأساليب المساعدة في ترشيد النفقات العامة في الجزائر:

تعتبر النفقات العامة عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدول الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة تخشى من تبذيره وسوء استعماله، ولترشيد النفقات العامة في الجزائر يجب العامل وفق مبادئ أهمها: 30

1.5. من حيث أفراد المجتمع:

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

الكثافة السكانية: يجب أن يكون هناك ارتباط بين الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

أعمار السكان: يجب أن يكون هناك تناسب بين السلع والخدمات وبين الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، والا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع بينما الأخرى في ندرة تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.

نوعية السكان: لكي يكون هناك تناسب بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

دخل الأفراد المجتمع: من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

2.5. من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

- لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسئ إلى استخدام المال العام؛
- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعات تغييرها في كل زمان ومكان؛
- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛
- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

3.5 من حيث التخطيط

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

- لا بد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم؛
- يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

4.5 من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات العامة ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية فهذه الأسباب يجب القيام بما يلي:

- لا بد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية؛
- توظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية لمختلف جوانب النفقات العامة تبين أنها وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق مختلف أهدافها، وتسعي من خلالها تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين، ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسعت بذلك دائرة النفقات العامة، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، حيث تسعي الدولة من خلالها إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة فعاليته.

كما يمكن القول أن الموازنة العامة هي أداة فنية تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي وإحداث التوازن فيه، إذ أنها عبارة عن تقدير وفصل ومعتمد من السلطة التشريعية تقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة محققة بذلك أهداف سياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع، حيث تخضع لمبادئ تساعد على تنظيم شؤونها.

أما العجز في الموازنة العامة الذي أصبح ظاهرة لصيقة باقتصاديات الكثير من الدول لما له من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما سياسية، فعجز الموازنة هو مفهوم مقابل لتوازن الميزانية، ويعد أمرا ممكن الحدوث نتيجة لعوامل

متعددة، إلا أنه يجب تمويل هذا العجز ببعض الوسائل المتاحة، تفاديا لاتساعه ووقوع الدول في أزمات اقتصادية ومالية حادة تعيق مسارها نحو تحقيق أهداف الدول.

الهوامش:

¹- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص50.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص173.

³- Eric Devaux, **finances publiques**, Bréal éditions, France, 2002, p70.

⁴- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007، الأردن، ص125.

⁵- سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص27.

⁶- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص56.

⁷ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص128.

⁸- سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص30.

⁹- Inge Kaul, Pedro Conceição, **The New Public Finance**, the united nation development programme, New York, 2008, p119.

¹⁰- مصطفى الفار، مرجع سابق، ص، ص54، 55.

¹¹- محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص30.

¹²- محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص399.

¹³- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص72.

¹⁴- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص63.

- 15- سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، 2003، ص، ص 399، 400.
- 16- علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997، ص.ص 218، 219.
- 17- لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 113.
- 18- H. W .Allen Sweeny, and Robert Rachlin, **Hand book of Budgeting**, New York, 1981, p2.
- 19- Torsten P, and Tabellini G, **Political Economics and Public Finance**, Cambridget National Bureau of Economic Research, Working Paper, 1999, p49.
- 20- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 45.
- 21- عدنان حسين الخياط وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 41.
- 22- سمير فخري نعمت، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 76.
- 23- William j, BAUMOL and Alan S.BLINDER, **Economics (principle and policy)**, South western, United American, 2004, p649.
- 24- زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد 8، العدد 1، ماليزيا، 2011، ص 50.
- 25- نفس المرجع، ص 209.
- 26- عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص 133.
- 27- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار ضياء للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 420.

²⁸- رمزي زكي، انفجار العجز، علاج العجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدي للثقافة والنشر، سوريا، 2000، ص130.

²⁹- بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر(2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف1، 11/12 مارس 2013، ص12.

³⁰- بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل لاقصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص، 120، 122.